استمرار السعر الحالي يعني تحقيق فائض في الموازنة يقارب 12 مليار دينار

«الشال»: 23.7 مليار دينار إيرادات نفطية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2013

■ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر بلغ 106.2 دولارات بارتفاع 2.6 دولار للبرميل

■ 1.2 مليار دينار إيرادات غير نفطية مقدرة في الميزانية الحالية

استقرار أسعار النفط الكويتي

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي بانتهاء شهر ديسمبر 2013، انقضى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2014/2013، ومازالت أسعار النفط متماسكة، وعاودت أسعار النفط الكويتي صعودها، فوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، للشهر السادس على التوالي. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ديسمبر، معظمه، نحو 106.2 دولارات أمريكية للبرميل، بارتفاع بلغ نحو 2.6 دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر نوفمبر، البالغ نحو 103.6 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 103.6 دولارات أمريكية للبرميل، بزيادة بلغت نحو 33.6 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 48 في المئة ، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 2.3- دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته 2.2- في المئة ، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور التسعة الأولى من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 105.9 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية للبرميل.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور التسعة الأولى من السنة المالية الحالية، بما قيمته نحو 23.7 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حاليا، لا علاقة له بالواقع-، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 31.6 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 14.7 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32.8 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 12 مليار دينار، والواقع أنه سيكون أعلى، عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، للسنة المالية الحالية 2014/2013.

76 في المئة من المواطنين نسبة توظيف الحكومة في سوق العمل

حصر أولي لمؤسسات حكومية رديفة

الجهات الحكومية

1	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	12	برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة	23	اللجنة العليا لمخطط المباني والمشروعات الإنشائية الكبرى
2	الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات	13	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	24	لجنة الشؤون الأمنية والسياسية
3	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	14	اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المغلقة بإعادة تأهيل البيئة	25	اللجنة الوطنية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية
4	الهيئة العامة للصناعة	15	اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	26	المجلس الأعلى للتخطيط
5	الهيئة العامة للإذاعة والنشر للقرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما	16	مجلس الأمن الوطني	27	المجلس الأعلى للتعليم
6	الهيئة العامة لتطوير التجمعات خارج الدوائر العمرانية	17	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	28	المجلس الأعلى للمرور
7	الهيئة العامة لمكافحة المخدرات	18	مجلس الدفاع الأعلى	29	المجلس الأعلى للشؤون الأجنبية
8	جهاز الأمن الوطني	19	المجلس الأعلى للبترول	30	المجلس الأعلى للطيران المدني
9	الهيئة العامة للشباب والرياضة	20	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	31	المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية
10	جهاز حماية الأداء الحكومي	21	مجلس الخدمة المدنية	32	المجلس الأعلى للهيئة العامة للبيئة
11	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	22	المجلس الأعلى للمعاشات	33	اللجنة العليا لمرافق الجامعة الكويتية

نسبة توظيف الحكومة

تابع الشال تعتبر الحكومة الكويتية أكبر حكومة في العالم، فهي توظف، بشكل مباشر، نحو 76 في المئة من المواطنين في سوق العمل، وتدعم العاملين كلهم أو العاطلين عداهم، ولدى الحكومة موظف مدني أو عسكري، رجل أو امرأة، مقابل كل ثلاث مواطنين لا يعملون في الحكومة. وترتفع نسبة التركيز إلى موظف حكومي واحد لكل مواطن واحد لا يعمل في الحكومة، وفوق سن الـ 21 عاما، وترتفع هذه النسبة أكثر إذا اقتطعت منها أعداد المتقاعدين باختيارهم والمسنين من غير المتقاعدين. وليست هناك دولة في العالم لديها هذه المعدلات. ومنذ زمن، يحدث في الكويت تمدد سرطاني للقطاع العام، فمن أجل تحقيق هدفين، كلاهما خطأ جسيم، تنزع الحكومة إلى القفز على عجز وزارة أو مؤسسة حكومية، بإنشاء هيئة لتقوم بإنجاز العمل نفسه، وهو الخطأ الأول، أما الخطأ الثاني، فهو أنها تهرب من مشكلة آنية ضاغطة بشراء بعض الوقت وتأسيس هيئة لمواجهتها. ولم يسلم حتى جهاز الديوان الأميري من ارتكاب هذا الخطأ، فبدلا من مواجهة عجز وفساد وزارات الدولة المنوط بها إنجاز المشروعات المختلفة، دخل منافسا في إنجاز المشروعات، بدلا من التدخل لمواجهة العجز ومحاربة الفساد في تلك الوزارات.

وأضاف تشير معلومات أولية، لا نجزم بدقتها، إلى إنشاء أكثر من 33 هيئة ولجنة دائمة ومجلس ومؤسسة عامة، أي حكومية، بمختلف التخصصات والاختصاصات، وجميعها باختصاصات مماثلة يمكن أن تؤديها وزارات الدولة الضخمة وعالية التكلفة. ويعرض الجدول المرافق لمحاولة من قبلنا لحصر أكبر عدد منها، والغرض هو التنبيه إلى أن هذا الانتشار سيصبح بحجم الحكومة الأكبر في العالم، وأن واحدا من نوايا الإصلاح يجب أن يبدأ، أولا، بالتوقف التام عن إنشاء الجديد منها، والمقترحات تتداول احتمال إنشاء ثلاث جديدة منها. بينما الخطوة الثانية تتطلب جهدا سريعا ومخلصا في اتجاهين، الأول حصر التكاليف وحجم العمالة فيها، والثاني حصر ثم تقييم لإنجازاتها والمتوقع منها في المستقبل، وسنجد أن بعضها مفيد، وغالبيتها خاوية.

وعندما تؤسس الحكومة هذه الهيئات، تصبح أمرا واقعا ودائما، غير قابل للحل أو الذوبان، وسبب رئيسي لذلك هو استخدامها مركزا لشراء الولاءات السياسية، في مناصبها القيادية، معظمها، ومركز توظيف لا علاقة له بالحاجة أو الهدف من إنشائها في وظائفها العادية. بمعنى آخر، هذا المرض حدث لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وهي ذات هدف واضح، يتعلق بتقديم خدمة تجارية وبالسمعة وبارواح الناس، ونحن نعرف الآن ما آلت إليه أوضاعها، وهو يحدث بشكل أكثر انحرافا في كثير من الهيئات والمؤسسات الأخرى. إن الدولة تدار من دون حس مؤسسي، أي من دون أي رابط بين التكلفة والإنتاجية التي هي واجب من يتخذ القرار ومن يتقاضى أتعابا، لذلك، خدمات الدولة كلها هي الأعلى تكلفة، والأدنى نوعية، والثمن يدفعه في نهاية المطاف المواطن، في حاضره، والأخطر، في مستقبله.

معدل إنتاج النفط بلغ نحو 2.8 مليون برميل يومياً

«النقد الدولي»: نمو الاقتصاد الكويتي بنسبة 8.0 في المئة خلال 2013

أضاف التقرير بعد نمو حقيقي موجب، للاقتصاد المحلي، في عام 2012، وبحدود 8.3 في المئة ، يتوقع صندوق النقد الدولي، أن يكون الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2013، قد حقق نموا حقيقيا موجبا ضعيفا، بنحو 0.8 في المئة ، وذلك بسبب مزيج من ضعف أسعار النفط وارتفاع إنتاجه، وأن يبلغ الحجم الاسمي، للناتج المحلي الإجمالي نحو 51.7 مليار دينار، أي ما يعادل نحو 186.5 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع استمرار النمو الحقيقي الموجب، للاقتصاد المحلي، بحدود 2.6 في المئة في عام 2014.

وتابع بلغ معدل إنتاج النفط الكويتي نحو 2.8 مليون برميل، يوميا، خلال العام 2013، طبقا لنشرة الـ EIU الاقتصادية، بينما حصتها الرسمية في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» نحو 2.22 مليون برميل، يوميا، فقط، وهو رقم قد يحتاج تعديلا بعد تصريح وزير النفط، أخيرا، ببلوغ الإنتاج 3.2 ملايين برميل، يوميا. وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي أقصاه، عند نحو 111.6 دولارا أمريكيا للبرميل، في شهر فبراير 2013، بينما بلغ أدناه، عند نحو 99.8 دولارا أمريكيا للبرميل، في شهر يونيو 2013، وبلغ معدل ذلك السعر، لعام 2013، نحو 104.7 دولار أمريكي للبرميل، مقابل معدله البالغ نحو 108.6 دولار أمريكي للبرميل في عام 2012، أي بانخفاض بلغت نسبته -3.6 في المئة .

وبلغت اعتمادات المصروفات، في موازنة السنة المالية الحالية 2014/2013، نحو 21 مليار دينار، وبلغت تقديرات الإيرادات، فيها، نحو 18.1 مليار دينار، منها نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، وقدرت الإيرادات النفطية بنحو 16.9 مليار دينار، أي بما نسبته 93.4 في المئة من إجماليها. وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية: حصة إنتاج نفط خام تعادل 2.7 مليون برميل، يوميا، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 70 دولارا أمريكيا، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي للموازنة نحو 2.9 مليار دينار.

■ أوضاع السوق النفطية كانت أفضل من تقديرات الموازنة

ولكن أوضاع السوق النفطية كانت أفضل من تقديرات الموازنة، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لثلاثة أرباع السنة المالية الحالية، -من أبريل إلى ديسمبر -2013، نحو 103.6 دولار أمريكي، بزيادة بلغت نحو 33.6 دولارا أمريكيا للبرميل، أو أعلى بما نسبته 48 في المئة عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 70 دولارا أمريكيا للبرميل. ويشير تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة «نفطية وغير نفطية»، حتى 2013/09/31، بلغت نحو 15.8 مليار دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو 5.1 مليار دينار، وذلك عن الفترة نفسها، ما يترتب عليه تحقيق فائض مقداره نحو 10.7 مليارات دينار، ولكن رقم الفائض هذا لا يعكس الواقع، وسيكون الفائض الفعلي أعلى، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بمجملها، إلى حدود 31.6 مليار دينار، ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، لتبلغ جملة الإيرادات نحو 32.8 مليار دينار، واعتمادات المصروفات نحو 21 مليار دينار، وهكذا فإن الفائض المتوقع سيكون في حدود 12 مليار دينار، ولكن للسنة المالية الحالية بكاملها. وسوف يكون رقم الفائض الفعلي، ضمن هذه الحدود، إذا ظل معدل سعر برميل النفط الكويتي عند المعدل الحالي البالغ نحو 103.6 دولارات أمريكية للبرميل، للفترة يناير - مارس 2013، وهو الاحتمال الأقرب إلى الواقع، ولكنه سوف يزيد عن هذا المستوى بمقدار الوفر في مصروفات الموازنة.

وبلغ حجم الدين العام -الحكومي-، كما في نهاية أكتوبر 2013، نحو 1.5 مليار دينار، بانخفاض، نسبته نحو 16.7- في المئة عن مستوى نهاية عام 2012. وأدوات الدين العام تتكون من سندات الخزانة، الأطول أمدا، برصيد بنحو 1.5 مليار دينار «نحو 1.8 مليار دينار، في نهاية 2012»، وأذونات الخزانة برصيد «لاشيء»، «كذلك، في نهاية 2012». وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزانة، لمدة ستة، نحو 1 في المئة ، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته نحو 98.3 في المئة ، من إجمالي أدوات الدين العام، ويمثل الدين العام ما نسبته نحو 2.9 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، لعام 2012، والذي بلغ نحو 51.3 مليار دينار.

ومازالت السياسات النقدية والمالية توسعية، فقد حافظ بنك الكويت المركزي على سعر الخصم على الدينار الكويتي، خلال العام 2013، عند معدل 2 في المئة .

وبلغ عرض النقد «2M»، كما في نهاية أكتوبر 2013، نحو 32.1 مليار دينار، بارتفاع بلغت نسبته 7.9 في المئة ، عن مستوى نهاية 2012. وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية أكتوبر 2013، نحو 28.8 مليار دينار، وتمثل نحو 56.8 في المئة من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع، بلغت قيمته نحو 2 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت نحو 7.5 في المئة ، مقارنة بنهاية 2012.

مكاسبها لا تعكس واقع التداول

عام إيجابي للبورصة بقيمة رأسمالية بلغت 6.7 في المئة

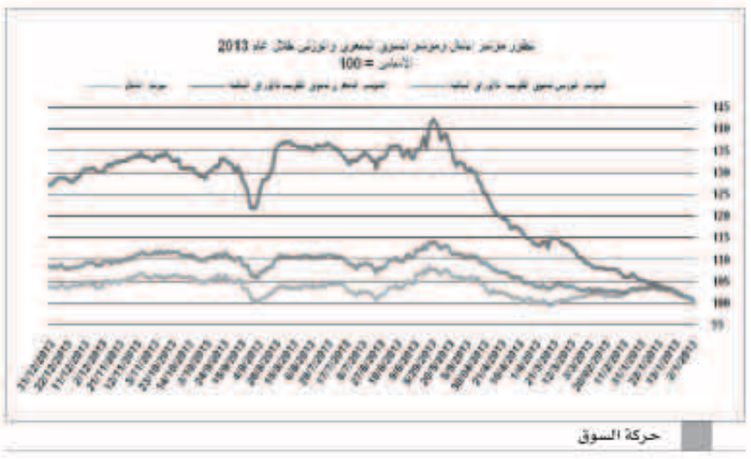
حركة السوق

رسم بياني (2) توزيع القيمة الرأسمالية كما في 2013/12/31 لعدد 196 شركة شاملاً بنك وربة

توزيع القيمة الرأسمالية

أشار الشال بانتهاء عام 2013، انتهت السنة الخامسة الكاملة على أزمة العالم المالية في سبتمبر من عام 2008، وحصاد السنة في سوق الكويت للأوراق المالية، بشكل عام، إيجابي، ولكنه ليس كافيا في مستواه ونوعية مكاسبه، ولا في الحكم على تعافيه من أزمة العالم. فالمؤشر السعري للسوق أقفل رابحا بمكاسب بنحو 27.2 في المئة ، ولكنه لا يعكس واقع مكاسب السوق، فالمؤشر الوزني للسوق نفسه أقفل كاسبا 8.4 في المئة أو أقل من ثلث مكاسب السعري، ومكاسبه أقرب إلى الواقع لأن الارتفاع في القيمة الرأسمالية للسوق بلغ 6.7 في المئة ، وهو مقياس المقارنة الصحيح. وعند مقارنة المستوى الذي بلغه المؤشران السعري والوزني بمستواهما في نهاية عام 2007، أو عام ما قبل الأزمة، نلاحظ أن المؤشر السعري لازال خاسرا في نهاية عام 2013 نحو 39.9 في المئة والمؤشر الوزني خاسراً 36.7 في المئة ، وترتيب أداء السوق في الإقليم في 6 سنوات أفضل، فقط، من مؤشري سوق البحرين وسوق دبي، والبلدان مرّا بمصاعب خاصة بهما، إضافة إلى مصاعب أزمة العالم.

وحقق السوق ارتفاعاً في مستوى سيولته، وبلغت قيمة تداولات السنة نحو 11.2 مليار دينار بمعدل يومي لقيمة التداول بحدود 45.5 مليون دينار مقارنة بمعدل 28.8 مليون دينار في عام 2012، وبارتفاع في معدل السيولة بحدود 58 في المئة . وما هو إيجابي في سيولة السوق، أساء إليه انحراف تلك السيولة للمضاربة على الشركات الصغيرة، وكان نصيب 22 شركة لا تزيد قيمتها الرأسمالية عن 3.3 في المئة من قيمة السوق، نحو 45.7 في المئة من تلك السيولة، وذلك كان سببا رئيسا وراء تأخير تعافي أداء السوق الكويتي. ولازالت سيولته ضعيفة بالقياس المقارن مع نمو سيولة الأسواق الأخرى، ولازال نصيبها لم يتعدّ 21.6 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي ونحو 36.2 في المئة من القيمة الرأسمالية للسوق، وذلك نتيجة العزوف عن توجيه السيولة للشركات الثقيلة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية العام نحو 30.6 مليار دينار، مضيفة نحو 1.93 مليار دينار من دون احتساب قيمة بنك وربة، وجاءت أكبر إضافة لها من قطاع البنوك بنحو 697.5 مليون دينار، تلاه قطاع الخدمات المالية بإضافة 625.3 مليون دينار. وعلى مستوى الشركات المدرجة، حقق بيت التمويل الكويتي أعلى إضافة إلى السوق بنحو 714.4 مليون دينار، وتلاه شركة «مشاريع الكويت القابضة» بنحو 348.8 مليون دينار، ثم شركة «أمريكانا» بنحو 313.6 مليون دينار. بينما حققت شركة «زين» أعلى خصم على القيمة الرأسمالية للسوق بفقدانها نحو 387.7 مليون دينار من قيمتها في بداية العام، تلتها الشركة «الوطنية للاتصالات» بفقدان 292.3 مليون دينار، ثم «البنك الأهلي» بفقدان نحو 135 مليون دينار. ولازال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن على قيمة السوق الرأسمالية بمساهمة بنحو 46.5 في المئة ، نحو نصفها لمصرفين هما «بنك الكويت الوطني» و«بيت التمويل الكويتي»، بينما لا يمثل قطاع الاتصالات -ثاني أكبر المساهمين- سوى ربع قيمة قطاع البنوك أو نحو 12.8 في المئة من قيمة السوق. ورغم حيازة القطاعين على نحو 59.3 في المئة من القيمة الرأسمالية للسوق، إلا أن نصيبهما من سيولته، أي قيمة تداولاته، لم تتعد 21.2 في المئة ، بينما قطاع الخدمات المالية بمساهمته البالغة 10.7 في المئة من القيمة الرأسمالية للسوق، حصد 30.8 في المئة من سيولته، وقطاع العقار بمساهمة بالقيمة الرأسمالية بنحو 8.8 في المئة حصد 27.3 في المئة من سيولة السوق، وفي شركات القطاعين تكمن معظم المضاربة.

ولو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2013 مؤشرا على ربحية العام بكامله، نلاحظ ارتفاعا بمستوى الربحية بحدود 12.3 في المئة بعد استبعاد الأرباح غير المكررة «للبنك الأهلي المتحد «البحرين»»، ببلوغها نحو 1251.8 مليون دينار، مقارنة بنحو 1115 مليون دينار للشهور التسعة الأولى من عام 2012، وهو أمر طيب. وبلغ عدد الشركات الرابحة والمشتركة، بين العامين، 146 شركة من أصل 181 شركة أعلنت بياناتها المالية، وهو مؤشر آخر على عمومية التعافي، وحققت الشركات الرابحة نحو 1287 مليون دينار، خصم منها 35.2 مليون دينار مثلت نصيب 35 شركة حققت خسائر. وساهم قطاع البنوك بنحو 39.3 في المئة من أرباح السوق، وتلاه قطاع الاتصالات بنحو 17.8 في المئة من الأرباح، وبينما أسهمت 8 قطاعات من أصل 12 قطاعا ناشطا في دعم ربحية السوق، حققت 4 قطاعات خسائر مطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح السوق «بنك الكويت الوطني» بنحو 198.6 مليون دينار، تلته شركة «زين» بنحو 165.6 مليون دينار، بينما حققت «شركة الامتياز» خسائر هي الأعلى بنحو 4.3 ملايين دينار، وتلاها «بنك الإثمار» بنحو 3.6 ملايين دينار.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة، طبقا لمستويات الأرباح لغاية نهاية الربع الثالث، محسوبة على أساس سنوي حسب الجدول المرفق، نلاحظ تحسن -أي تراجع- مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق «P/E» إلى نحو 18.5 مرة، مقارنة بنحو 21.6 مرة في نهاية عام 2012 «بعد استبعاد الأرباح غير المكررة للبنك الأهلي المتحد «فرع البحرين»، بسبب ارتفاع أقل في أسعار الأسهم مقارنة بارتفاع أعلى في مستوى الأرباح. بينما حافظ مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية «P/B» على مستواه عند نحو 1.2 ضعفا للفترتين. أما العائد على حقوق المساهمين «ROE» فقد ارتفع من 5.4 في المئة في عام 2012، إلى 6.7 في المئة ، في عام 2013، وارتفع العائد على إجمالي الأصول «ROA» من 1.3 في المئة ، في عام 2012، إلى 1.6 في المئة ، في عام 2013.

2014 سوف يكون أفضل على ساحة ذلك الاقتصاد

وتشير مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، معظمها، إلى أنه بدأ بتعزيز الاتجاه إلى التعافي، بما يعني أن عام 2014 سوف يكون أفضل على ساحة ذلك الاقتصاد، وهو تطور إيجابي. وتشير التوقعات بشأن الاقتصاد المحلي الكلي إلى احتمال تماسك أسعار النفط حول الـ 100 دولار أمريكي للبرميل مع استمرار الكويت بإنتاج كميات أعلى من حصتها الرسمية في أوبك، بما يعنيه ذلك من استمرار النمو الموجب الاسمي للاقتصاد واستمرار فائض المالية العامة وفائض الحساب الخارجي عند مستوياتها القياسية. وتشير مؤشرات أداء الشركات إلى تعافي القطاع المصرفي الكويتي، أكبر المساهمين في السوق، وربما انعكس ارتفاع أسعار الأصول ومعها أحوال المدينين إلى خفض قيمة المخصصات ومعها تحسن مستويات الربحية في عام 2014، واستمرار النمو في عمل المصارف الرئيس، أي ارتفاع مستويات الإقراض. كل ذلك يجعلنا نعتقد أن بعض عمليات الضبط للتداولات الوهمية قد يجعل السوق الكويتي يعوض بعض تخلفه في الأداء عن أسواق العالم وأسواق الإقليم، منذ أزمة العالم وفي عام 2013، وربما تنمو أسعاره مجددا بين 10-20 في المئة خلال عام 2014. ولكن، هناك الكثير من المخاطر الكامنة، منها ما هو خاص بالسوق مثل استمرار تداولات المصايد الخطرة من دون علاج، وهناك عجز إداري حكومي عن ترجمة وضع الاقتصاد الكلي إلى مشروع تنمية دائم، وهناك حال من عدم الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي، لذلك لا يمثل تقديرنا حول احتمال تعافي السوق أي نصح بالاستثمار فيه، فلا زالت المخاطر الكامنة فيه مرتفعة.